



رقم السؤال: 5500

ما حكم العمل في جيوش الطواغيت ؟

السلام عليكم ورحمه الله

الاخوه في لجنه الرد علي الاسئله السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

أرجو الإجابه عن سؤالي في هذا الموضوع لاني بعثت اليكم هذا السؤال من قبل ولم تردوا علي وان الله وحده هو الذي يعلم مدي حاجتي للنصيحه في هذه الايام الصعبه.

انا اعمل في الجيش وقد علمت اخيرا ماهو الطاغوت واني اؤمن بان الجيش من مهامه حمايه الشرعيه الكفريه وقوانين الطاغوت بالاضافه الي حمايه حدود البلاد فسارعت بتقديم استقالتي لاني اخشى ان اكون من جنود الطاغوت فقام احد الشيوخ وهو يعتبر من أهل العلم في بلادنا وقال لي انتظر لأن الأيام القادمه سوف تشهد تغييرا وهو يقصد ان فتنه الانتخابات (((المجالس الشركيه سوف تأتي بالاسلام غلى الحكم))))

وقام أحد القاده بتأكيد اننا نجاهد في سبيل الله . فقلت له والله لقد اخطأت قم بتصحيح عقيدتك اولا واعلم معني لااله الا الله ثم جاهد في سبيله علي بينه فقد اخذت بالعزيمه وصدعت بالحق وبينت لهم شرع الله والتوحيد والحاكميه ونواقض الاسلام

فارجو منكم توضيح الموقف الشرعي في قضيتي من جواز الخدمه في هذه الجيوش من عدمها ؟؟؟

السائل: وضاح المصري

المجيب: اللجنة الشرعية في المنبر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على نبيه الكريم
وعلى بله وصحبه أجمعين
وبعد :

أخي الكريم ما قمت به من اعتزال جند الطاغوت هو الصواب ونسال الله تعالى ان يثبتنا وإياك على الحق .

ويجب عليك الحذر من فتاوى ونصائح كل من يريد نصرة الإسلام بالديمقراطية الشركية فهم واقعون في فتنة عظيمة نسأل الله تعالى أن يبصرنا وإياهم بالحق وان يتوب علينا وعليهم .

وما دمت أخي الكريم قد هداك الله إلى الحق وعرفت نواقض الإسلام ووجوب الكفر بالطاغوت فواجب عليك أن تستمسك بما عرفت وأن تعض عليه بالنواجذ وتدعو الناس إلى التمسك به وتصم سمعك عن اصحاب الشبهات والأراجيف .

أقول لك أخي الكريم : عرفت فالزم ..عرفت فالزم .

وأما جند الطاغوت فلا يجوز لك البقاء فيهم لحظة واحدة إلا أن تكون مبعوثا من بعض الأمراء الشرعيين للتجسس عليهم .

وليس هناك حاجة أو ضرورة لبقائك في هذا الجيش لأنه ما دام قائما على أسس غير شرعية فلا تأثير لك عليه , وإن قدر الله بفضله أن يتم إصلاحه وإقامته على أسس شرعية فلن يكون ذالك إلا بقرارات فوقية وسياسة رسمية لا بجهود أفراد الجيش .

والله أعلم
والحمد لله رب العالمين ,

أجابه، عضو اللجنة الشرعية :
الشيخ أبو المنذر الشنقيطي

